التي نصت عليها وثيقة التجمع حيث اعطي للمبام حق الظهور المنفرد في بعض المجالات وبينها مجال العمل . وعند بحث مشروع القانون في الوزارة الاسرائيلية ، استمر ممثلو حزب المابام في الخط الذي اقرته سكرتارية الحزب وهو معارضة اقتراح القانون ، ولكن الوزارة اقـــرت مشروع القانون بأكثرية وزراء حزب العمـــل وحزب المتدينين القوميين « المفدال » ومعارضة وزراء المابام وامتناع وزير حزب الاحـــرار عن التصويت . لقد اصطدم هذا القانون بعقبات كثيرة ، لا سيما وان بعض وزراء حزب العمل وبالذات ممثلي كتلة « رافي » كانوا يطالبون بأن يتضمن القانون عقوبات رادعة وان يكون اشمل . هذا على صعيد الوزارة، يضاف الى ذلك، الضغوط التي كان يقوم بها اتحاد اصحاب العمل الذين كانوا يطالبون ايضا بضرورة سن قانون اشمل وبضرورة فرض عقوبات رادعة ، كما وان المعارضة الحزبية المتمثلة بالاحزاب اليمينية مثل كتلة « جاحال » والمركز الحر وغيرهما كانت تضغط في سبيل اقرار قانون « التحكيم الالزامي » . ولكن رئيسة الوزراء استطاعت اقناع المتطرفين من حزب العمل بأهمية الالتقاء مع الهستدروت حول بنود القانون ، لكي توفر الحكومة احتمال الصدام معها . ولقد علق شمعون بيرس ودايـــان على مشروع القانون بما يلي : « ان اي قـــانون لا يؤدي خرقه الى القضاء والسجن ـــ لن يـــكون رادعا»(١٥). وفي الجلسة التي عقدتها الحكومة في ٧١/١٠/٢٠ تم اقرار مشروع قانون « تسوية نزاعات العمـــل » بصيغته النهائية وبموجب مشروع القانـــون الذي سيقدم للكنيست لاقراره يستطيع وزير العمل تسوية نزاعات العمل في الدوائر الحكومية ، الامر الذي كان في السابق من اختصاص مدير خدمات الدولة . ويسري هذا القانون عـــلى العاملين في خدمات الدولة بما في ذلك خدمات الامن والسلطـــات المحلية ، والخدمـــات الاجتماعية مثل المواصلات والكهرباء والصحة والتعليم والطيران والمياه . فالقانون يعتبر كل اضراب ، اضرابا غير مشروع اذا وقع هذا الاضراب اثناء سريان مفعـــول الاتفاقات الجماعية للعمل خصوصا حول الاجور او شروط العمل ، كما وعاد القانون واكد ضرورة الابلاغ عن كل نزاع عمل او نية في الاضراب قبل اسبوعين على الاقل من الشروع في الاضراب. اما ردود الفعل الاولية على مشروع القانون فجاءت من قبل بعض لجان العمال واصحاب العمل . وكلا الطرفين رفضا هذا المشروع لاسباب مختلفة ومتناقضة ، انطلاقـــا مـــن تناقض مصالح الطرفين . فقد ورد في صحيفة الاتحاد ٧١/١٠/٢٢ ان اكثر من ٢٠٠ نقابة اعلنت عن رفضها لهذا القانون المعادي « للديمقراطية » والذي لا يخدم سوى سياسة نهب الجماهير الكادحة لزيادة التسلح والمغامرات العدوانية . اما اتحاد اصحاب العمل والصناعة فقد احتجوا في رسالة موجهة الى رئيسة الحكومة على « التنازلات » الاخيرة للهستدروت وطالبوا الحكومة بتبني مشروع القانون بصيغته الاولى التي اقترحها وزير العمل .

لقد ركزت الاضواء منذ اشتداد الازمة في علاقات العمل على موقف حزب المابام ، شريك حزب العمل في التجمع العمالي ـــ المعراخ ، واخذت بعض الصحف والمعلقين الذين راوا منذ البداية ان الاتجاه في حزب العمل يسير نحو اتخاذ اجـــراءات شديدة الى حد سن تشريعات في هذا المضمار ، يتساءلون حول امكانية بقاء المابام في الائتلاف الحكومي ، لانه كان واضحا منذ البداية وبناء على تجارب الماضي بأن المابام لن يستطيـــع كسب المعركة داخل التجمع وانه امام خيارين اما الرضوخ لحزب العمل واما احـــلال ازمة وزارية . ولكن حزب المابام رغم التململات التي كان يبديها محتجا على اسلوب عمل قيادة حزب العمل التي كانت تضع الحزب امام الامر الواقع ، كانت قيادته تقوم بمحـــاولات يائسة لاستجداء بعض التنازلات من حزب العمل لكي تستطيع بواسطتها اخمـــاد النقمة التي كانت تتأجج في قواعـــد هذا الحـــزب ضد رضوخ قيادته لحزب العمل . هـــذه النقمة والمعارضة بدأت منذ بدأ التفكير في اقامة التجمع العمالي ، وعندما اقرت سياسة الحزب